

دور جباية الشركات الأجنبية في تمويل ميزانية الدولة الجزائرية

The role of foreign business taxation in funding Algerian state budget



بسمة فنيط

جامعة جيجل، الجزائر، besma.fanit@univ-jijel.dz

مخبر البحث في إقتصاد المنظمات والتنمية المستدامة

محمد حيمران

جامعة جيجل، الجزائر، m_himrane@univ-jijel.dz

مخبر البحث في المالية العامة والأسواق المالية

تاريخ النشر: 2022/01/01

تاريخ القبول: 2021/12/20

تاريخ الإرسال: 2021/09/11

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى مساهمة جباية الشركات الأجنبية في تمويل ميزانية الدولة الجزائرية، وقد تمّ الإعتماد لأجل هذا على دراسة تحليلية حول تطوّر الشركات الأجنبية لعدة سنوات متتالية ومقارنتها بالإيرادات المتحصّل عليها لنفس الفترة. حيث لوحظ وجود علاقة طردية بين تزايد عدد الشركات الأجنبية وتزايد الإيرادات الجبائية، ولكن بمعدّلات ضعيفة مقارنة بالإيرادات الإجمالية، كما أنّ أغلب الإيرادات المتحصّل عليها تتكوّن من غرامات وعقوبات جبائية ناتجة عن عمليات الرقابة الجبائية المنجزة من طرف مديرية كبريات المؤسسات.

الكلمات المفتاحية: الجباية؛ الجباية العادية؛ الجباية البترولية؛ ميزانية الدولة؛ الشركات الأجنبية.

Abstract:

This study aims to know the extent of the contribution of the collection of foreign companies to the financing of the Algerian state budget, For this purpose, it was relied on an analytical study on the development of foreign companies for several consecutive years and compared them with the revenues obtained for the same period. Where it was observed that there is a direct relationship between the increase in the number of foreign companies and the increase in tax revenues, but at weak rates compared to the total revenues, and most of the revenues obtained consist of fines and tax penalties resulting from the tax control operations carried out by the Directorate of Major Institutions.

Keywords: collection; ordinary levy; petroleum levy; State budget; foreign companies

* المؤلف المرسل: بسمة فنيط، besma.fanit@univ-jijel.dz

مقدمة:

تعتبر السياسة الجبائية في العصر الحديث الأداة الأكثر شيوعاً التي تلجأ إليها الدول من أجل تحصيل إيراداتها من الضرائب والرؤوس المختلفة، كما أن الرقابة الجبائية هي الوسيلة الرادعة ضدّ التهرب الضريبي الذي يمارسه المكلفون المحليون والأجانب.

تنقسم الشركات الأجنبية في الجزائر إلى نوعين ، وذلك بناءً على إقامتها في الجزائر، فنجد شركات مقيمة بصفة دائمة وشركات مؤقتة تنتهي مدّة تواجدها بإنهاء مدّة صفقاتها المبرمة مع المتعاملين الجزائريين سواءً كانت الصفقة بغرض تقديم خدمة، أو القيام بأشغال عقارية للمكلف سواءً كان طبيعي أو معنوي.

وتعتبر الإيرادات المتأتية من الشركات الأجنبية في شكل ضرائب وغيرها مورداً من موارد الميزانية العامة للدولة، والتي تسمح بتغطية إحتياجاتها السنوية و من تمّ تحقيق الأهداف الحالية والمستقبلية.

واستناداً لما تقدم نطرح الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة جباية الشركات الأجنبية في إيرادات ميزانية الدولة الجزائرية ؟ .

من خلال هذه الإشكالية يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي الشركات الأجنبية؟ وما هو النظام الجبائي المطبق عليها؟ .
- ماهي الميزانية العامة للدولة ؟ وما هي مكوناتها؟ .
- هل تؤثر الموارد المتحصّل عليها من الشركات الأجنبية على مجمل موارد الميزانية العامة للدولة الجزائرية ؟ .

كإجابة أولية للأسئلة الفرعية يمكن طرح الفرضيات التالية:

- تخضع جميع الشركات الأجنبية في الجزائر مهما كان نوعها إلى النظام الجبائي العام وهو المطبق على الشركات الجزائرية.
 - تتضمن الميزانية العامة مجموع الإحتياجات السنوية للدولة تقابلها مجموعة من الموارد التي تتوقع الدولة تحصيلها من جميع مصادرها.
 - تعتبر الموارد المتحصّل عليها من الشركات الأجنبية في شكل ضرائب ورؤوس وغيرها قليلة جداً مقارنة بالإيرادات المتحصّل عليها من الشركات الجزائرية الخاضعة لنفس النظام الجبائي والإدارة الجبائية وهذا بسبب قلة هذه الشركات وهو ما ينعكس بدوره سلبيًا على إجمالي موارد الميزانية العامة للدولة.
- من أجل الإجابة على الإشكالية والأسئلة الفرعية، تم الإعتماد على المنهج الوصفي في الجانب النظري من خلال عرض مفاهيم مختلفة لمتغيرات البحث، بالإضافة إلى المنهج التحليلي من خلال دراسة تطورات الشركات الأجنبية في الجزائر بمختلف أنواعها وكدى الإيرادات المتحصّل عليها خلال عدة سنوات.

1. مفهوم الجباية:

تعتبر الجباية الأداة التي يمكن للدولة من خلالها تحصيل إيراداتها المختلفة من الأفراد والمؤسسات لتغطية إحتياجاتها بالإضافة إلى أنها وسيلة لتحقيق مجموعة من الأهداف الحالية والمستقبلية.

أ. تعريف الجباية:

يمكن تعريف الجباية على أنها: "ذلك النظام التشريعي الموضوع حيز التطبيق لضمان إجراءات من أجل تحصيل إيرادات لتغطية نفقات الدولة بصفة مباشرة، إذ تحتل مكانة بارزة نظراً لثباتها والزاميتها". (بن صغير 2013، ص. 90) وأيضاً " مجموعة القواعد القانونية والإدارية التي تحكم العلاقة بين الدولة، والمكلف فيما يخص مختلف الضرائب والرسوم ، التي تجبى لصالح الخزينة العمومية والجماعات المحلية ". (Duverger 1976, p. 6)

في الحقيقة، يستخدم مصطلح الجباية fiscalité باختصار للإشارة إلى مجموع الوسائل المادية والتنظيمية المسخرة لفرض، تقدير وتحصيل الضرائب على اختلاف أنواعها وتقتضي ضرورة التحليل الاقتصادي استخدام عادة لفظ مرافق لكلمة الجباية للدلالة على تنظيم هذه الضريبة مثل الجباية العادية والغير عادية، الجباية المحلية والوطنية.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه التسميات لا تعدو إلا أن تكون للدلالة على مصدر الإيرادات الضريبية أو الهيئات التي يحق لها الاستفادة من إيراداتها واستخدامها كما هو الحال بالنسبة للجباية المحلية. (الحرثي 2012، ص. 23)

ب. أنواع الجباية

تختلف أنواع الجباية التي تعتمد عليها الدول لتمويل ميزانيتها من أجل تغطية احتياجاتها السنوية إلا أن أهمها ما يلي:

- الجباية العادية:

تمثل الجباية العادية مجموعة من الأحكام التي يقوم عليها النظام الضريبي، وكذا القواعد التي تنظم العلاقة بين الخاضعين للضريبة والإدارة الجبائية، وهي تمثل أيضا مجموع الإقتطاعات الإجبارية المفروضة من طرف الدولة والتي تضم الضرائب... إلخ. (قمبور وحرثي 2021، ص. 22)

- الجباية البترولية:

تعتمد الدولة الجزائرية بشكل كبير على هذا النوع من الجباية كونه يدرّ عليها إيرادات كبيرة مقارنة بالجباية العادية، وهذا راجع لإعتمادها بشكل كبير على المحروقات لبناء إقتصادها.

هذا النوع من الإيرادات العامة يدرج نظرياً ضمن الإيرادات الجبائية لكن له خصوصيات تميزه عن باقي الإيرادات الجبائية، وهي التي جعلت المشرع الجزائري يفضل معالجتها في جزء منفصل، وهي تخضع لقانون خاص حيث يمكن اعتبار الضرائب البترولية هي تلك التي تدفع مقابل خاص بالترخيص من قبل الدولة لإستغلال باطن الأرض الذي يعود لها. (جبور وعزوز 2018، ص. 256)

ج. أهداف الجباية:

تعددت الأهداف التي تسعى إليها الدولة من خلال إتباعها السياسة الجبائية ، فقد كان الهدف الأول منها هو تحصيل الأموال لتغطية احتياجاتها المالية على المدى الطويل ومحاولة النهوض بالإقتصاد، إلا أنه مع التطورات الحاصلة في جميع الميادين ظهرت أهداف أخرى، يمكن تلخيص أهمها فيما يلي:

- أهداف مالية:

تعتبر الضريبة مصدراً رئيسياً من مصادر إيرادات الدولة للمساهمة في تمويل جانب من نفقاتها العامة. كما أن الضريبة أداة مساعدة لتنفيذ السياسة المالية المختلفة للدولة، مثل سياسة معالجة التضخم النقدي وسياسة تغطية العجز في ميزان المدفوعات.

- أهداف اجتماعية:

تسعى الدولة من خلال الضرائب إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاجتماعية، التي تضمن تصحيح بعض الأوضاع التي تمس سياسة الدولة، والتي يمكن أن نذكر منها:

- خلق نوع من المساواة والعدالة في توزيع الدخل والثروات بين أفراد المجتمع، وذلك من خلال زيادة العبء الضريبي على أصحاب الدخل المرتفعة وتخفيفه إلى أقصى حد ممكن على ذوي الدخل المنخفضة.

- القضاء على السلوكيات الاجتماعية الغير المرغوبة فيها كالتقليل من معدلات إستهلاك المنتجات الضارة كالسجائر والخمور للإسهام في تمويل عملية إصلاح برنامج التأمين الصحي. (محرزي 2010، ص.31)

- أهداف سياسية:

يمكن إستخدام الضرائب لتحقيق أهداف سياسية معينة سواء داخل الدولة من خلال تمييز المعاملات الضريبية بين الطبقات، وكذلك بإستخدام الضريبة كأداة سياسية بتعزيز مركز السلطة الحاكمة، أو بين الدول من خلال تسهيل التجارة الخارجية مع بعض الدول أو للحد منها، ففي حالة وجود علاقات طيبة مع دولة معينة تعمل الدولة إلى خفض أو إعفاء الضرائب الجمركية، أما في حالة العكس تعمل على زيادة تلك الضرائب. (ناصر 2016، ص. 59)

2. ماهية الشركات الأجنبية:

تعتبر الشركات الأجنبية كيان إقتصادي، لا يجب أن يعامل بدون تمييز شأنها شأن الشركات المحلية داخل الدولة، وينقسم هذا النوع من الشركات في الجزائر إلى نوعين بناءً على معيار الإقامة، فالشركة يمكن أن تكون دائمة أو مؤقتة، وهذا المقياس هو المحدد للنظام الجبائي المطبق عليها في ما بعد.

أ. تعريف الشركات الأجنبية:

تعرف الشركات الأجنبية بأنها: "أي كيان إقتصادي ذو طبيعة صناعية أو تجارية، يتم تشكيله بموجب شروط قانونية غير تلك المنصوص عليها في القانون الجزائري العام، فيتم تأسيس الشركات الأجنبية في الجزائر إما عن طريق إنشاء شركة تابعة، أو من خلال فرع أو أي مؤسسة أخرى والتي تحدد النظام الضريبي المطبق عليها".

يتم خلق هذه المؤسسات سواء عن طريق إنشاء شركة فرعية أو عن طريق فرع، أو أي مؤسسة (ورشة، مكتب، محل...إلخ) شريطة تحقيق حلقات تجارية كاملة تؤدي عادة إلى تعويض. (المديرية العامة للضرائب، 2016)

يرتبط مفهوم المنشأة الدائمة أساساً بالفترة التي يكون فيها مكان مزاوله النشاط ثابتاً وعليه لا يمكن أن تكون مواقع البناء والأشغال العمومية على سبيل المثال منشأة دائمة فقط، ولا يمكن أن تقل مدة

النشاط عن 12 شهراً وهذه المدة محسوبة من تاريخ بدء النشاط حتى الإنهاء من العمل أو تركه. (مديرية كبريات المؤسسات، 2005)

ب. أنواع الشركات الأجنبية:

تنقسم الشركات الأجنبية في الجزائر إلى نوعين ، وذلك بناءً على معيار الإقامة في الجزائر وهي شركات لها منشأة دائمة في الجزائر، وشركات ليس لها منشأة دائمة .

- الشركات الأجنبية ذات منشأة دائمة في الجزائر

نقصد بمؤسسة (شركة) أجنبية ذات منشأة دائمة في الجزائر تلك الشركة ذات رؤوس الأموال أو مؤسسة الأشخاص التي تقع في الجزائر، والتي تتميز منشأتها بنوع من الدوام وتمارس من خلالها نشاط ينجم عنه أرباح أو فوائد، وتتمتع باستقلالية فعلية وقانونية، وتنجز عنها عمليات بمقابل ذو طابع صناعي أو تجاري.

كما يتم خلق هذه المؤسسات سواء عن طريق إنشاء شركة فرعية أو عن طريق فرع، أو أي مؤسسة (ورشة، مكتب، محل...الخ) شريطة تحقيق حلقات تجارية كاملة تؤدي عادة إلى تعويض.

وتخضع الشركات الأجنبية ذات منشأة دائمة في الجزائر إلى نظام القانون العام (الضريبة على أرباح الشركات، الضريبة على الدخل الإجمالي، الرسم على النشاط المهني، الرسم على القيمة المضافة والرسم العقاري) (آيت 2017، ص.45).

- الشركات الأجنبية ذات منشأة غير دائمة في الجزائر

يقصد بمؤسسة أجنبية دون منشأة دائمة في الجزائر تلك الشركات ذات رؤوس الأموال ومؤسسات الأشخاص التي تمارس بشكل مؤقت نشاطاً في الجزائر يدخل في إطار العقود المبرمة مع المتعاملين الجزائريين.

من جهة أخرى، يمكن للشركات الأجنبية التي لا تملك منشأة ثابتة للأعمال في الجزائر أن تقبض مداخيل من مصدر جزائري، محققة في إطار صفقة تأدية الخدمات أو إنجاز أشغال عقارية . (المديرية العامة للضرائب، 2016)

ج. النظام الجبائي المطبق على الشركات الأجنبية في الجزائر

يعرف النظام الجبائي بأنه: "مجموعة الضرائب والإقتطاعات والموارد الأخرى للموازنة العامة للدولة التي يرد بإختيارها وإنشائها في مجتمع وزمن معين لتحقيق السياسة الجبائية للدولة".

تخضع الشركات الأجنبية في الجزائر إلى نوعين من الأنظمة: نظام القانون العام ونظام القانون الخاص (الحرسي 2012، ص.57). حيث يختلف النظام الجبائي الذي تخضع له الشركات الأجنبية في الجزائر حسب إمكانية وجود المنشأة الدائمة على مستوى التراب الوطني، ولكن يجب الإشارة إلى أنه في كلتا الحالتين يقر القانون الجزائري أن تدمج كل الشركات الأجنبية إلزاماً ضمن مديرية كبريات المؤسسات (DGE)، وفي هذا الشأن تخضع الشركات الأجنبية المقيمة أو التي لا تتوفر على إقامة مهنية دائمة في الجزائر كما هو مذكور في المادة 1-156 من قانون الضرائب المباشرة والرسم المماثلة إجباراً لإختصاص مديرية كبريات المؤسسات DGE .

- النظام الجبائي المطبق على الشركات ذات منشأة دائمة في الجزائر:

تخضع الشركات الأجنبية إلى النظام العام وهو نفسه المطبق على الشركات الجزائرية بحكم تميزها بالإستقرار ولها صفة الدوام وتحمل سجلاً تجارياً خاصاً بها. وفي هذا الشأن فالضرائب المفروضة على هذه المؤسسات تتبع نظاماً جائبياً مغايراً حسب شكل المؤسسة وطبيعتها القانونية كما يلي:

- إذا كانت الشركة الأجنبية شركة أموال: تخضع للضريبة على أرباح الشركات IBS، الرسم على النشاط المهني TAP، الرسم العقاري TF، الرسم على القيمة المضافة TVA.
- إذا كانت الشركة الأجنبية شخصاً طبيعياً أو شركة أشخاص: تخضع للضريبة على الدخل الإجمالي من صنف الأرباح المهنية، الرسم على النشاط المهني، الرسم العقاري، الرسم على القيمة المضافة. (المديرية العامة للضرائب، 2018)

- النظام الجبائي المطبق على الشركات التي ليس لها منشأة دائمة في الجزائر:

يطبق على هذه الشركات نوعين من الأنظمة بناءً على معيار آخر وهو طبيعة النشاط المؤقت في الجزائر، والذي يكون حسب نوع الصفقات ما إذا كانت صفقات الأشغال العقارية أو صفقات تأدية خدمات.

- الشركة الأجنبية لا تملك منشأة مهنية دائمة بالجزائر وتمارس أنشطة تتعلق بالأشغال العقارية

تتبع المؤسسات الأجنبية التي تنجز أشغلاً عقارية مؤقتة في الجزائر نفس النظام المطبق على الشركات التي تملك منشأة دائمة بالجزائر، وهو نظام القانون العام فهي تخضع للضريبة على أرباح الشركات أو الضريبة على الدخل الإجمالي، الرسم على النشاط المهني، الرسم على القيمة المضافة والرسم العقاري كل مؤسسة حسب طبيعتها (شركة أموال أو شركة أشخاص).

الإختلاف بين هذه الشركات والشركات الجزائرية الخاضعة لمديرية كبريات المؤسسات يكمن من حيث قيمة قسط الضريبة على أرباح الشركات، فبدلاً من نسبة 30% يدفع قسط الضريبة على أرباح الشركات أو قسط الضريبة على الدخل الإجمالي حسب الحالة والذي يقدر بـ 0.5% من المبلغ الإجمالي للصفقة.

- الشركة الأجنبية لا تملك منشأة مهنية دائمة بالجزائر وتمارس أنشطة تتعلق بتأدية خدمات

تخضع المداخل التي تحققها المؤسسات الأجنبية التي ليس لها منشآت مهنية دائمة في الجزائر والتي تقوم مؤقتاً في إطار صفقات تأدية الخدمات للإقتطاع من المصدر بعنوان الضريبة على أرباح الشركات أو الضريبة على الدخل الإجمالي.

3. ماهية الميزانية العامة للدولة

أ. تعريف الميزانية العامة للدولة

تعددت التعاريف المقدمة للميزانية العامة والتي يمكن أن نذكر منها:

"الميزانية هي الصورة الفوتوغرافية لوضعية الذمة المالية في تاريخ ما، فهي تبين وضعية صافي المركز المالي للمؤسسة كما تعرف بأنها جدول يصنف عناصر الذمة المالية للمؤسسة في تاريخ معين فيظهر في جانبه الأيمن مجموع الأصول المتكوّنة من الإستثمارات، المخزونات والحقوق، وفي الجانب الأيسر مجموع الخصوم المتمثلة في الأموال الخاصة والديون". (ناشد 2000، ص. 276).

تحتوي الميزانية العامة للدولة على نفقات وإيرادات عامة لا بد من تنظيمها وتخطيطها وفق خطة تسمى "بالموازنة العامة"، ولهذا تعرف الموازنة العامة بأنها: "برنامج مالي لسنة مالية قادمة، تستطيع من خلاله الدولة القيام بوظائفها وتحقيق نشاطاتها في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية...".

وعليه فالموازنة العامة بإعتبارها عمل إداري تشريعي تحتوي على تقديرات النفقات، وإيرادات لسنة مالية مقبلة بقصد تحقيق أهداف معينة ومحدودة. (القيسي 2015، ص. 89)

من خلال هذه التعاريف يمكن تقديم تعريف شامل للميزانية العامة بأنها: "الوثيقة التي تستخدمها الدولة من أجل تقدير مختلف إيراداتها، ونفقاتها بصفة نهائية، والمتعلقة بسنة مالية واحدة مرخص بها من طرف البرلمان من أجل تحقيق مختلف أهدافها المستقبلية".

ب. مكونات الميزانية العامة للدولة

تتكون الميزانية العامة من جانبين جانب الإيرادات العمومية التي تتمثل في مختلف الموارد التي تحصل عليها الدولة من مختلف مصادرها المختلفة لتغطية احتياجاتها المختلفة والمتمثلة في جانب النفقات العمومية و يمكن توضيح هاذين الجانبين كما يلي:

- الإيرادات العمومية:

تعددت التعاريف المقدمّة للإيرادات فهناك من يعرفها على أنها: "مجموع الأموال التي تجبها الدولة من مختلف المصادر والجهات لتمويل النفقات العامة وسد الحاجات العامة".

"قيام الدولة بمهامها وذلك عن طريق إنفاقها الذي يغطي بالإيرادات العامة، وهي الأموال التي تحصل عليها الدولة من مختلف المصادر، كالضرائب والرسوم وعائدات أملاك الدولة والقروض العامة". (عمارة 2015، ص. 32)

الإيرادات العامة هي الموارد الاقتصادية التي تحصل عليها الدولة في شكل تدفقات نقدية من أجل تغطية النفقات العامة من أجل إشباع الحاجات العامة". (الوادي 2015، ص. 48)

وعليه فالإيرادات العمومية: "هي الأموال التي تحصل عليها الدولة من مصادرها لتغطية احتياجاتها السنوية، وتحقيق منافع مستقبلية".

في ما يخص إيرادات الميزانية العامة للدولة الجزائرية، فقد حصرها المشرع الجزائري في المادة 11 من القانون 17-84 المتعلق بقوانين المالية كما يلي:

-الإيرادات ذات الطابع الجبائي وكذا حاصل الغرامات.
-مداخيل الأملاك التابعة للدولة.

- التكاليف المدفوعة لقاء الخدمات المؤدات والأتاوى.
 - الأموال المخصصة للمساهمات والهبات.
 - مختلف حواصل الميزانية التي ينص القانون على تحصيلها.
 - التسييد برأسمال للقروض والتسيقات الممنوحة من طرف الدولة من الميزانية العامة وكذا الفوائد المترتبة عنها.
 - مداخيل المساهمات المالية للدولة المرخص بها قانونا.
 - المدفوعات التي تقوم بها صناديق المساهمة بصدد تسيير حافظة الأسهم التي تسندها لها الدولة.
- النفقات العمومية:

يقصد بالنفقات العمومية "تلك النفقات التي تؤدها الهيئات العمومية في إطار ميزانيتها السنوية ومخططاتها التنموية لتغطية حاجياتها الإدارية طبقاً للتشريع والتراتب السارية، ويأمر بتنفيذها المسؤول الإداري المؤهل قانوناً لذلك ويؤدها محاسب عمومي مختص"، (زورق 2011، ص.105).

التففة العامة هي " مبلغ من النقود تنفقه الدولة أو أحد أشخاص القانون العام بقصد تحقيق النفع العام، أو هو المصروفات التي تتحملها الحكومات لتأدية الخدمات للجمهور والقيام بجميع وظائفها، وهو أيضا باختصار استعمال هيئة عامة مبلغاً من النقود لسد حاجة عامة". (راشد علي 2020، ص. 262)

4. إيرادات الشركات الأجنبية في ميزانية الدولة الجزائرية

تعتبر جزء من إيرادات الميزانية العامة للدولة الجزائرية تلك الإيرادات المتحصّل عليها من الشركات الأجنبية نتيجة جبايتها من مختلف الضرائب سنوياً، أو عن طريق الغرامات التي تدفعها إلى الدولة نتيجة تأخرها أو تهربها من دفع الضرائب.

أ. الشركات الأجنبية في الجزائر:

وصل عدد الشركات الأجنبية المودعة لملفها الجبائي على مستوى مديرية كبريات المؤسسات إلى 888 شركة سنة 2020 وهذا من مختلف الجنسيات العالمية، وهذه المديرية تعتبر الإدارة الوحيدة على مستوى الجزائر التي تستقبل الشركات الأجنبية سواء كانت مقيمة أو غير مقيمة بالجزائر، بالإضافة إلى مجموعة من الشركات الجزائرية الكبرى الخاضعة إجباراً لها، ولقد ارتفع عدد الشركات الأجنبية مقارنة بالشركات الجزائرية ونوضح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (01): تطور عدد الشركات الأجنبية والشركات الجزائرية على مستوى مديرية كبريات

المؤسسات للفترة 2016 - 2020

السنة	مجموع الشركات الأجنبية	عدد الشركات الجزائرية	السنة	مجموع الشركات الأجنبية	عدد الشركات الجزائرية
2016	1383	180	2019	885	189
2017	1094	183	2020	888	191
2018	968	184			

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على المعلومات المقدمة من مديرية كبريات المؤسسات.

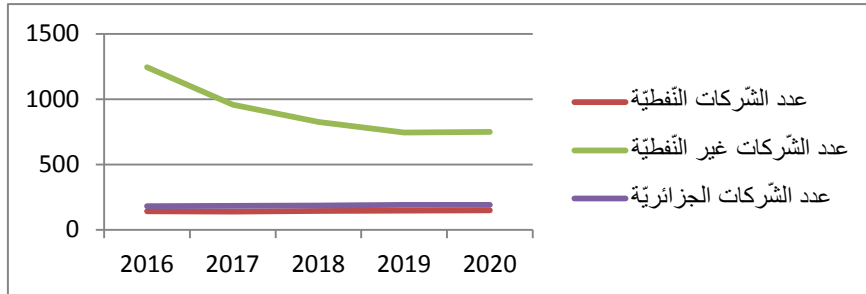
من الجدول أعلاه يتضح لنا أن عدد الشركات الأجنبية التي قامت بفتح ملف جباية سنة 2016 على مستوى مديرية كبريات المؤسسات سواء كانت مقيمة أو غير مقيمة بلغ 1383 شركة، وهو عدد مرتفع مقارنة بالشركات الجزائرية الخاضعة لنفس الإدارة الجبائية والمقدر ب 180 شركة فقط، إلا أن عدد هذه الشركات إنخفض بشكل ملحوظ من سنة لأخرى حيث وصل سنة 2018 إلى 968 شركة، وهذا راجع إلى أنه في أواخر سنة 2017 تم الإتفاق على تحويل ملفات الشركات الأجنبية الغير مقيمة في إطار الخدمات من مديرية كبريات المؤسسات DGE إلى المديرية الولائية للضرائب لتصبح المسؤولة على مختلف الإجراءات الجبائية المتعلقة بها، أما فيما يخص معدّل الضريبة الذي تخضع له الشركات الأجنبية الغير مقيمة فهو 24 %، لكنه إرتفع سنة 2021 إلى 30 % (إقتطاع من المصدر) هذا الإجراء سيسمح بتعزيز المداخيل الجبائية خارج المحروقات.

الجدول رقم (02): تطوّر عدد الشركات الأجنبية النّفطية والغير نفطية والشركات الجزائرية على مستوى مديرية كبريات المؤسسات خلال الفترة 2016 - 2020

السنة	عدد الشركات النّفطية	عدد الشركات غير النّفطية	عدد الشركات الجزائرية
2016	140	1243	180
2017	138	956	183
2018	144	824	184
2019	147	745	189
2020	148	750	191

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على المعلومات المقدّمة من طرف مديرية كبريات المؤسسات

يمكن توضيح الجدول أعلاه من خلال الشكل التالي:



من خلال الجدول والشكل أعلاه نلاحظ أن الشركات الغير نفطية هي الشركات الوافدة بشكل كبير إلى الجزائر والتي تمثل حصة الأسد وخاصة الغير المقيمة منها في إطار تأدية الخدمات، فقد بلغت سنة 2020 مقدار 750 شركة مقارنة ب 148 لمثيلاتها من الشركات النّفطية ، أما عدد الشركات الجزائرية فهو يتزايد بشكل ضعيف جداً حيث كان يقدر سنة 2019 ب 189 شركة ليقفز سنة 2020 إلى 191 شركة، أي بزيادة سنوية تمثل 3 شركات فقط.

لقد شهدت الشركات الأجنبية كما ذكرنا سابقاً تناقصاً بشكل ملحوظ خلال الفترة ما بين 2018 و

2020 نظراً لحركة هذه الشركات خلال هذه السنوات كما يلي:

الجدول رقم (03): الشركات الأجنبية النّفطية والغير نفطية في DGE من 2018 الى 2020

الشركات الأجنبية الغير نفطية			الشركات الأجنبية النّفطية			السنة
عدد الشركات الأجنبية	الشركات الجديدة	الشركات الأجنبية المحولة	عدد الشركات الأجنبية	الشركات الجديدة	الشركات الأجنبية المحولة	
144	-	-	734	0	90	2018
147	3	-	745	14	3	2019
148	1	-	750	6	1	2020

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على المعلومات المقدّمة من طرف مديرية كبريات المؤسسات.

من الجدول أعلاه يتّضح لنا أنّ عدد الشركات الأجنبية غير النّفطية في الجزائر ينخفض من سنة إلى أخرى، حيث كان عددها يساوي 824 شركة سنة 2018 ليتم تحويل ملف لـ 90 شركة أجنبية غير مقيمة في إطار تقديم الخدمات خارج مديرية كبريات المؤسسات، حيث إستمر هذا التحويل خلال السنوات اللاحقة .

كما أنّ أغلب الشركات الأجنبية الوافدة إلى الجزائر تنشّط في إطار عملية تقديم الخدمات حيث أنه لا توجد ملفّات خاصة بالشركات النّفطية المحولة خلال نفس الفترة ، بالإضافة إلى أنّ هذا النوع من الشركات قليل في الجزائر مقارنة بالشركات الغير نفطية، و يتزايد بمعدّلات ضعيفة.

بلغ عدد الشركات التي تنشّط خارج قطاع المحروقات سنة 2020 إلى 148 شركة، وهو عدد لا بأس به مقارنة بالشركات الجزائرية النّشيطة في نفس القطاع.

من جهة أخرى، تتكوّن ميزانية الدولة الجزائرية من نوعين من الموارد لتغطية مختلف احتياجاتها وهي الإيرادات العادية الناتجة عن عملية التّحصيل الدورية للأشخاص الطبيعيين والمعنويين مثل الضرائب و الغرامات وغيرها والإيرادات البترولية التي تحصل عليها الدولة مقابل إستغلال باطن الأرض التابع لها، والتي تتزايد من سنة لأخرى، ويمكن توضيحها من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم (04): تطوّر الجباية العادية والبترولية للدولة الجزائرية من سنة 2009 الى 2020

الوحدة: مليون دج

السنوات	الجبابة العادية	الجبابة البترولية	السنوات	الجبابة العادية	الجبابة البترولية
2009	1 348 362	1 927 000	2015	2 829 602	1 722 940
2010	1 572 944	1 501 700	2016	3 329 031	1 682 550
2011	1 960 410	1 529 400	2017	3 920 898	2 126 987
2012	2 284 990	1 519 040	2018	3 964 265	2 349 694
2013	2 279 415	1 615 900	2019	4 083 088	2 518 488
2014	2 350 018	1 577 730	2020	2 994 198	1 394 710

المصدر: www.dgpp-mf.gov.dz

من الجدول أعلاه يتضح لنا أنّ الجباية العادية تمثّل النسبة الأكبر من موارد الميزانية خلال مدّة 12 سنة متتالية، وهي تتزايد من سنة لأخرى وسجلت أكبر إيرادات لها سنة 2019 بمبلغ 4 083 088 مليون دج وفي نفس السنة تمّ تحقيق أكبر عائد من الجباية البترولية بمستوى 2 518 488 مليون دج، وهذا راجع إلى تحسّن أسعار النفط سنة 2019، إنتعاش الإقتصاد نتيجة الإصلاحات وإدخال 3 أنواع من الضرائب. لكن هذه الإيرادات إنخفضت بنوعها سنة 2020 إلى النصف نتيجة جائحة كورونا .

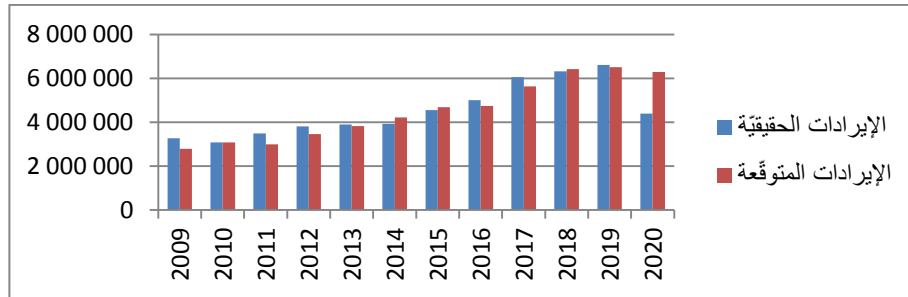
الجدول رقم (05): مقارنة بين الإيرادات المحققة والمتوقعة لميزانية الدولة الجزائرية من سنة 2009 إلى 2020

الوحدة: مليون دج

السنة	الإيرادات الحقيقية	الإيرادات المتوقعة	السنة	الإيرادات الحقيقية	الإيرادات المتوقعة
2009	3 275 362	2 786 600	2015	4 552 542	4 684 650
2010	3 074 644	3 081 500	2016	5 011 581	4 747 430
2011	3 489 810	2 992 400	2017	6 047 885	5 635 514
2012	3 804 030	3 455 650	2018	6 313 959	6 424 490
2013	3 895 315	3 820 000	2019	6 601 576	6 507 907
2014	3 927 748	4 218 180	2020	4 388 908	6 289 723

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على قوانين المالية و www.dgpp-mf.gov.dz

من خلال الجدول أعلاه يمكن عرض الفرق بين الإيرادات المحققة والمتوقعة كما يلي:



من الجدول والشكل أعلاه يتضح لنا أنّ الضرائب المحققة فعلياً في كل سنة تجاوزت نسبة الإيرادات المتوقعة بناءً على تقدير الدولة لإحتياجاتها السنوية، وهذا دليل على أنّ الدولة تتبع سياسة ضريبية صارمة حيث وصلت سنة 2019 إلى أكبر إيرادات لها على مدار 10 سنوات وصل إلى 6 601 576 مليون دج، للعلم كانت التوقعات تشير إلى تحصيل فقط مبلغ 6 507 907 مليون دج، أي بنسبة 101,44% وبفارق قدره 93 669 دج إيرادات إضافية غير متوقعة.

أما مساهمة الشركات الأجنبية في الإيرادات المحققة خلال السنة فيمكن توضيحها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (06): نسبة إيرادات الشركات الأجنبية من الإيرادات المحققة في الفترة 2010-2019

الوحدة: مليون دج

السنة	الإيرادات المحققة	إيرادات الشركات الأجنبية	السنة	الإيرادات المحققة	إيرادات الشركات الأجنبية
2010	3 074 644	77 900	2015	4 552 542	181 974
2011	3 489 810	88 433	2016	5 011 581	199 126
2012	3 804 030	89 600	2017	6 047 885	273 234
2013	3 895 315	109 718	2018	6 313 959	351 887
2014	3 927 748	118 982	2019	6 601 576	49 729

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على المعلومات المقدمة من DGE و www.dgpp-mf.gov.dz

من الجدول أعلاه يتضح لنا أنه بالرغم أن هذه الإيرادات لم تتوقف عن الزيادة خلال هذه السنوات إلا أن الإيرادات المتحصل عليها من الشركات الأجنبية في شكل ضرائب ورسوم سنوية تمثل فقط ما نسبته 3% إلى 5% فقط من مجموع الإيرادات،

وكما هو معلوم فهذه الإيرادات تعتبر مورداً هاماً وإضافياً للميزانية، حيث وصلت إلى ذروتها سنة 2018 بمبلغ يساوي 351 887 مليون دج وهو ما يمثل 5.57% من الإيرادات المتوقعة، لتتخفف سنة 2019 إلى 49 729 مليون دج بإنخفاض قدره 302158 مليون دج، أي ما يعادل 85% من إيرادات السنة الماضية وهذا بسبب تدهور عائدات الشركات النفطية الأجنبية تبعاً لتراجع سعر البرميل بمقدار 35%. حيث أن الإيرادات البترولية تمثل أكثر من 50% من إيرادات الإقتصاد الجزائري كونها دولة تعتمد على المحروقات في تمويل أغلب نفقاتها.

رغم هذا الإنخفاض فإن الجزائر لقيت إقبالا كبيرا لهذه الشركات المستثمرة خاصة في ظل وجود إتفاقيات جبائية والتي سوف تمنح لها إمتيازات جبائية من جهة، و اليد العاملة الشابة التي تتوفر عليها الجزائر والتي يمكن أن تستفيد منها من جهة أخرى، كما أن أغلب الشركات الأجنبية الوافدة إلى الجزائر هي شركات مؤقتة تنتهي مهمتها بإنهاء الخدمة المقدمة أو إنجاز الأشغال العقارية المطلوبة مقابل دفع ضريبة منخفضة مقدرة ب 24%، والتي أصبحت ب 30% سنة 2021.

رغم أن الضرائب المتحصّل عليها من هذه الشركات متزايدة إلا أن الإيرادات التي لم تتحصّل عليها الدولة من هذه الشركات نتيجة تهرّبها تشكل أضعاف ما دفعته، وعلى غرار باقي الشركات العالمية فهذه الشركات تستغل الثغرات القانونية في القانون الجبائي الجزائري والتي تحصّلت عليه الدولة في شكل غرامات وعقوبات ضريبية فرضتها عليها نتيجة التأخر أو التهرب من الدفع، والتي يتم إكتشافها عند القيام بعملية الرقابة عليها حيث حققت الجزائر خلال سنة 2020 مجموعة من الإيرادات من هذه الشركات، والتي نوضحها في الجدول التالي:

الجدول (07): الإيرادات الجبائية المتحصّل عليها نتيجة الرقابة الجبائية على الشركات الأجنبية لسنة 2020

الوحدة : الدينار الجزائري

نوع الرقابة المطبقة	عدد الملفات	الإيرادات المحصّلة مع الغرامات
رقابة على المحاسبة	25	5 591 361 018
الرقابة المصوّبة	8	38 670 696 100
المجموع	33	44 262 057 118

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على المعلومات المقدمة من طرف مديرية كبريات المؤسسات

من الجدول أعلاه يتّضح لنا أنّ الإيرادات المتحصّلة عليها من هذه الشركات نتيجة تهرّبها خلال سنة واحدة بلغ 44 262 057 118 دج، وهو مبلغ معتبر كادت خزينة الدولة تفقده في حالة تقادم السنوات، أو إنتهاء مدّة عقد هذه الشركات في الجزائر، حيث قامت الجزائر سنة 2015 بالرقابة على شركة أمريكية قبل تقادم التّحقيق لسنة 2011 وإنتهاء مدّة عقدها لتحصّل منها سنة 2019 من الرقابة على سنة 2014 قبل تقادمها على مبالغ ضخمة مقدّرة ب 2 593 698 146 دج، لتنتهي عملية الرقابة عليها سنة 2020 بتحصيل مجموعة من الحقوق والغرامات وصلت إلى 6 652 428 057 دج كما يلي:

الجدول (08): الإيرادات الجبائية المتحصّلة عليها نتيجة الرقابة الجبائية على الشركة الأمريكية سنة 2020

السنة	الإيرادات المحصّلة (الحقوق + الغرامات)	السنة	الإيرادات المحصّلة (الحقوق + الغرامات)
2011	4 849 340	2013	1 990 795 224
2012	2 063 085 347	2014	2 593 698 146
المجموع	6 652 428 057		

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على المعلومات المقدّمة من طرف مديرية كبريات المؤسسات.

خاتمة:

مما سبق يمكن التّوصل إلى أنّ الجباية هي وسيلة تستعملها الإدارة الجبائية الجزائرية من أجل تحصيل إيراداتها العمومية سواء كانت جباية عادية تتضمّن ضرائب ورسوم تتحصّل عليها الدولة بصقّة دورية، كالرّسم على القيمة المضافة وجباية بتروولية تتحصّل عليها الدولة مقابل إستغلال مواردها الباطنية كالتّفط وغيرها ، سواء من الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين (شركات جزائرية أو الأجنبية).

إن الشركات الأجنبية هي كيان إقتصادي مثلها مثل أي شركة جزائرية، إلّا أنّ النظام المطبق عليها فيختلف باختلاف إقامتها الجبائية، فنجد شركات أجنبية مقيمة يطبق عليها القانون العام، وشركات غير مقيمة يطبق عليها القانون الخاص، وهذا ما يسمح بتحصيل إيرادات جبائية تعتبر مورد تستعمله الدولة من أجل تغطية إحتياجاتها، رغم أنّ الإيرادات المتحصّلة عليها من هذه الشركات تتزايد، إلّا أنّنا نسجّل تهرّبها من التّصريح بإيراداتها الفعلية وذلك بالإعتماد على الثغرات القانونية.

من خلال هذه الدراسة تمّ التّوصّل إلى مجموعة من النّتائج، والتي يمكن توضيحها فيما يلي:

- تخضع الشّركات الأجنبيّة في الجزائر إلى نوعين من الأنظمة الجبائية وذلك حسب إقامتها ، فنجد شركات أجنبيّة مقيمة تخضع لنفس القانون المطبق على الشّركات الجزائريّة، وهو القانون العام وشركات غير مقيمة والتي قامت بإبرام إتفاقيات مؤقتة مع الجزائر من أجل القيام بأشغال عقارية تخضع للقانون العام أو تقديم خدمات وتخضع لقانون خاص .

- تزايد الإيرادات المتأتية من جباية الشّركات الأجنبيّة من سنة لأخرى ولو بمعدّل طفيف، نظراً لكون هذه الشّركات تشهد إقبالاً كبيراً مقارنة بالشّركات الجزائريّة خاصةً في إطار الصّفقات المبرمة سواءً لتقديم خدمة أو قيام بأشغال عقارية، وعلى الرغم من هذا فإنّ هذه الشّركات تهرب من التّصريح برقم أعمالها الخاضع للضّريبة باستغلال الثّغرات القانونيّة، حيث إعتمدت الدّولة الجزائريّة لتحصيل إيراداتها من هذه الشّركات على الرّقابة الجبائية قبل تقادم سنواتها، أو إنتهاء مدّة صفقتها، وهذا ما مكّن الجزائر من تحصيل إيرادات ضخمة كانت في أمس الحاجة إليها.

من خلال هذه الدّراسة يمكن تقديم التّوصيات التالية:

- رغم أن الشّركات الأجنبيّة تساعد على إدخال العملات الأجنبيّة، إلّا أنّ الشّركات المحليّة تعدّ الركيزة الأساسيّة لأيّ دولة ، لدى وجب على الدّولة الجزائريّة تقديم تسهيلات جبائية لها خاصّة في إطار الصّفقات المبرمة سواءً لتقديم خدمة أو القيام بأشغال عقارية.

- الإعتقاد على التّصريح التّفصيليّة، لأنّ الهدف منها هو شرح وتبسيط القوانين الجبائية الجزائريّة بهدف منع إستغلال الثّغرات القانونيّة للتهرب الضّريبي من طرف الشّركات الأجنبيّة.

- تقديم تحفيّزات جبائية للشّركات الأجنبيّة خاصّة غير التّفطّية منها ، من أجل تحصيل إيرادات إضافيّة من جهة وتطوير قطاعات إقتصاديّة للدّولة الجزائريّة من جهة أخرى.

قائمة المراجع:

- الحرتسي، ح.ع.أ. (2012). تطبيقات فنيات الضرائب بالنظام الجبائي. الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع.
- القيسي، أ.ح. (2015). المالية العامة والتشريع الضريبي. الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع.
- المديرية العامة للضرائب. (2016). جباية الشركات الأجنبية. تاريخ الاسترداد 08 24 2020، من <https://bit.ly/384luE7>
- المديرية العامة للضرائب. (2018). الدليل التطبيقي للمكلف بالضريبة. تاريخ الاسترداد 07 13 2020، من <https://bit.ly/3gqcsav>
- الوادي، م.ح. (2015). مبادئ المالية العامة. عمان: دار المسيرة للطباعة والنشر.
- آيت، د.س.ع. (2017). جباية الشركات الأجنبية في الجزائر أطروحة دكتوراه. كلية الحقوق، الجزائر: جامعة بن يوسف بن خدة.
- بن صغير، ع.م. (2013). واقع إشكالية تطبيق الجباية المحلية في الجزائر/ صعوبات الاقتران، وأفاق التحصيل. مجلة الندوة للدراسات القانونية(1)، الصفحات 87-110.
- جبور، س، و عزوز، ع. (2018). مكانة الجباية العادية في تمويل الميزانية العامة للدولة في الجزائر. مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، 14 (2)، الصفحات 251-262.

- راشد علي، ف.م. (2020). السياسة المالية و دورها في تخصيص الموارد الإقتصادية بين الإقتصاد الوضعي و الإسلامي. الإسكندرية: دار التعليم الجامعي.
- زورق ، ط. (2011). تنفيذ النفقات العمومية. تاريخ الاسترداد 06 12 2020، من <https://bit.ly/3jcuWE>
- عمارة، ر. م. (2015). المالية العامة (الإيرادات العامة). مصر: مركز الدراسات العربي للنشر و التوزيع.
- قمبرور، م.أ، و حراق، م. (2021). أثر الإيرادات الجباية العادية على الميزانية العامة في الجزائر دراسة تحليلية قياسية للفترة (من 1992- 2018). مجلة العلوم الإنسانية و الإجتماعية، 7(1)، الصفحات 17-38.
- محرز، م.ع. (2010). مدخل إلى الجباية و الضرائب. الجزائر: دار ITCIS.
- مديرية كبريات المؤسسات. (2005). الشركات الأجنبية. تاريخ الاسترداد 11 05 2020، من <https://bit.ly/3B9hZKI>
- ناشد، س. ع. (2000). الوجيز في المالية العامة. مصر: دار الجامعة الجديد.
- ناصر، م. (2016). فعالية النظام الضريبي بين الضريبة و التطبيق. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- Duverger, M. (1976). éléments De Fiscale. Paris: Presse Universitaire De France.